الصراع السياسي الفلسطيني الداخلي
بين النشأة والتطور والحاضر

د. علي حسام الدين البغدادي(*)

أولًا- الإجراءات المنهجية للبحث:

مقدمة البحث:

تعتبر إشكالية الصراع السياسي الداخلي في دولة فلسطين المشكلة الكبرى داخل المجتمع الفلسطيني بعد مشكلة احتلال أراضيه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث ظهرت هذه الإشكالية منذ عقود سبقت، وتمثلت في طرفي الصراع وهما القوى ذات التوجه الإسلامي وعلى رأسها حركة حماس، وفريق الوطنيين المتمثل في حركة فتح، حيث أرجع المؤرخون والكتَّاب تاريخ نشأة هذا الصراع إلى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وأخذ هذا الصراع أشكالًا عديدة منها ما هو ذو طابع سياسي، وفي بعض الأحيان صدامات عسكرية عبر الاقتتال الداخلي في سنة (2006-2007م)، ويمكن القول إن الصراع السياسي ما زال مستمرًّا إلى هذه اللحظة دون الوصول لحل ينهي هذه الإشكالية داخل المجتمع الفلسطيني.

ويصنف المجتمع الفلسطيني ضمن الدول التي تعاني من أزمات إنسانية وسياسية مستمرة منذ عشرات السنيين، وذلك وفق التصنيفات الدولية والعالمية للمجتمعات، في الوقت ذاته فهو مجتمع لا يمتلك السيادة والاستقلال الكاملين على أراضيه بسبب الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1948م، ويعاني المجتمع الفلسطيني في الوقت ذاته من انقسام داخلي في النظام السياسي، نتيجة الاختلاف الأيديولوجي بين الأطراف

(*) دكتوراه علم الاجتماع، دولة فلسطين، قسم بحوث ودراسات الاجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المتصارعة على الحكم والمتمثلة في حركتي فتح وحماس، حيث تسيطر حركة فتح ممثلة بالسلطة الفلسطينية على محافظات الضفة الغربية، في حين تسيطر حركة حماس من خلال الحكومة الداخلية التابعة لها على قطاع غزة، ويمكن القول إن الفصل الفعلي بين شطري المناطق الفلسطينية المحررة، كافٍ بأن يخل بجميع أنساق المجتمع بدءًا من أصغر الوحدات (الأفراد)، فالأسرة، فالنمط القرابي، ومؤسسات المجتمع المدني، والتعليم، والصحة، والاقتصاد... إلخ، حيث إن المجتمع الفلسطيني أصبح يعاني من تفشي ظواهر عديدة لم تكن تعرف سابقًا بهذا الحجم والأثر.

وقد كشفت الدراسات السابقة التي أجريت على المجتمع الفلسطيني العديد من الظواهر، كالبطالة ذات النسب المرتفعة، والفقر، والجريمة، وتعاطي المخدرات، والانفلات الأمني، والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وانتشار الأوبئة والأمراض التي لم تكن تعرف سابقًا.

أهمية البحث:

يمكن القول إن أغلب المشكلات التي ذكرت سابقًا هي نتيجة طبيعية للصراع السياسي الداخلي في المجتمع الفلسطيني حيث تتمثل أهمية البحث في معرفة وتوصيف لطبيعة الصراع السياسي الفلسطيني من خلال تتبع آثاره من ناحية النشأة والتطور وصولًا لمعرفة الوضع الحالي داخل المجتمع الفلسطيني، في الوقت ذاته يطلعنا البحث على الأسباب والعوامل المؤدية لتلك الظاهرة من خلال سرد الوقائع، وذلك باستخدام منهج البحث العلمي، بهدف زيادة معرفتنا حول تلك الظاهرة وأبعادها وأسبابها الموضوعية وتاريخها التطوري.

إشكالية البحث:

قام الباحث بتوصيف إشكالية الدراسة كما هي في مجتمع الدراسة وذلك من خلال معايشته لمجتمع البحث ودرايته بطبيعة المشكلة وتفاصيلها، حيث إن التوصيف للإشكالية البحثية تم في ضوء الواقع المعيش والنظريات العلمية التي تحدثت في

موضوع الصراع، وأيضًا في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بالإشكالية موضوع الدراسة الحالية.

وقد تجسدت إشكالية الدراسة الحالية في تغيير حالة الصراع السياسي الداخلي داخل المجتمع الفلسطيني، حيث يعيش المجتمع منذ ثلاثة عقود وما يزيد حالة من التشرذم والاستقطاب الحاد بين أكبر حزبين سياسيين في المجتمع وهما حركة حماس وحركة فتح، وقد بدأ هذا الصراع سياسيًّا ومن ثَمَّ تحول لصراع عسكري في فترة من الزمن، وعاد الصراع لطبيعته بشكل سياسي وأوسع مما سبق، وأذكر هنا بأن المجتمع الفلسطيني الذي يمثل مجتمع الدراسة يعاني من مشكلة احتلال بلاده منذ أكثر من قرن من الزمن وما زالت قائمة حتىٰ اللحظة، في حين أن هذا الاحتلال أفرز عشرات المشكلات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الفلسطيني، ومن أعمق تلك المشكلات، مشكلة الصراع السياسي الفلسطيني الداخلي الذي يشكل محور اهتمام الدراسة الرئيس، في حين أن طرفي الصراع هما حركتا فتح وحماس، وتعود جذور هذا الصراع لسنة 1987م التي وجدت وانطلقت فيها حركة حماس، حيث أعلنت عن نفسها بأنها حركة ذات توجه إسلامي وذات أهداف وأساليب تنتهجها كحركة، في حين أن هذه الأساليب والأهداف تتعارض مع حركة فتح ذات الخلفية القومية والوطنية، وهذه كانت البداية للصراع السياسي الناتج عن اختلاف أيديولوجي وبرنامجين مختلفين بين التنظيمين الأكبرين شعبية وقوة داخل مجتمع الدراسة.

وبما أن الصراع هنا ينبع من الاختلاف الأيديولوجي يمكن القول إنه صراع تؤسسه المصلحة التي تفرضها الأيديولوجيات المختلفة لجماعتين أو أكثر داخل المجتمع بهدف تحقيق مكاسب خاصة بكل فريق، ومن أمثال ذلك العنف السياسي في عالمنا المعاصر، فلا يكمن حصر هذا الصراع في كونه ينطوي علىٰ تعارض وتناقض المبادئ والقيم والمعايير والأحكام المستمدة من المذاهب الفكرية والدينية، وحتىٰ العلمية المجردة من الأحكام المعيارية الأخلاقية الإنسانية، وإنما تكمن خطورته الحقيقية في كونه مؤشرًا من مؤشرات التصدع والانشقاق الاجتماعي والتفكك الثقافي، والتشتت الحضاري والتشكيك العقدي، ثم تدريجيًّا سيادة الاغتراب

الاجتماعي الذي يعكس بدوره أخطر ظاهرة اجتماعية تهدد الكيان الإنساني من حيث إنه كيان متميز عن غيره[1].

تساؤلات البحث:

- ما تاريخ نشأة الصراع السياسي الداخلي وطبيعته؟
- ما تطورات هذا الصراع ومراحله حتى الوقت المعاصر؟
- ما العوامل والأسباب التي تعزز الصراع بين فتح وحماس؟

منهج وأداة البحث:

اختار الباحث المنهج التاريخي المقارن، حيث إن هذا المنهج يتيح للباحث تتبع الأحداث التاريخية لظاهرة أو حدث ما داخل المجتمع، وتوثيق حيثيات هذه الظاهرة أو الحدث، وذلك من خلال رصد المصادر التاريخية والمصادر الإمبريقية ودراسة الأحزاب المتصارعة، حيث إن البحث يتطلع لمعرفة النشأة والتطور للصراع السياسي ولا بد من استخدام المنهج التاريخي والمصادر أعلاه من أجل تحقيق هدف البحث، وفيما يخص الأداة فقد استخدم الباحث الملاحظة بالمشاركة من خلال معايشته للواقع ومجتمع الدراسة، وعمله في المجال السياسي والاجتماعي، لذا ستجرى ملاحظة التفاصيل المتعلقة بموضوع الصراع كافة وذكرها ضمن البحث.

مجتمع البحث وعينته:

يتجسد مجتمع البحث في الأراضي الفلسطينية التي تشكل القاعدة للعمل السياسي الفلسطيني، حيث إن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان مجتمع البحث، ويجسد سكان هذه المناطق من مواطني فلسطين عينة البحث.

---

(1) بتصرف عن، نادية سعيد عيشور، الصراع الاجتماعي الاتجاهات التنظيرية: التقليدية والسوسيولوجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ص271-273.

ثانيًا- المفاهيم والنظريات الخاصة بالبحث:

مفاهيم البحث:

- **مفهوم الصراع**: في البداية أود أن أشير إلى طبيعة مصطلح الصراع، حيث تعددت تعريفاته طبقاً لطبيعة الصراع ونوعه، وقد تعددت مسبباته من حالة لأخرى، في حين سنقتصر في هذه الدراسة على ذكر التعريفات وأنواع الصراع التي تخدم موضوع الدراسة.

أ- **تعريف الصراع اصطلاحًا**: يمكن تعريف الصراع من وجهة نظر إدارية بأنه: «إرباك أو تعطيل للعمل ولوسائل اتخاذ القرارات مما يصعب عملية اتخاذ القرار والاختيار بين البدائل»[1].

وتعرف دائرة المعارف الاجتماعية الأمريكية الصراع، وتبرز الطبيعة المعقدة له، فالصراع في بعده السياسي يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون الطرفان فيه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كلاهما أو أحدهما مجبرًا على تبني أو اتخاذ موقف، لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى[2].

- ويعرف الصراع في قاموس «لونجمان» بأنه: «حاله من الاختلاف أو عدم الاتفاق بين جماعات ناتج عن تعارض في المبادئ والأفكار»[3].

ويعبر الصراع عن تصادم وتعارض بين شخصين أو طرفين أو أكثر، بينهما اختلافات قيمية وتعارض في المصالح، ينتج عنه سلسلة من الأفعال وردات الأفعال الإجرامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى بالطرف الآخر.

---

(1) واصل المومني، المناخ التنظيمي وإدارة الصراع في المؤسسات التربوية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص32.

(2) Edward J. Murray, "Conflict: The Psychological Aspects", in IESS, pp. 220-225.

(3) محمود بدوي، مفهوم الصراع، مجلة دراسات مستقبلية، عدد 3، جامعة أسيوط، 1991، ص37.

ب- التعريف الإجرائي للصراع حسب موضوع البحث: الصراع بوجه عام هو عبارة عن تنافس ناجم عن تعارض في المصالح والمواقف، وغالبًا ما يكون ناتج عن اختلاف في الأفكار والمبادئ، تصل ذروته إلى النزاع نحو المصلحة الخاصة، دون النظر للمصلحة العامة، والصراع الذي يستهدفه البحث هو عبارة عن صراع سياسي بين أحزاب سياسية للوصول للسلطة في المجتمع الفلسطيني، حيث وصلت حدة هذا الصراع للاقتتال والتدمير، أدى لتفتيت المجتمع الفلسطيني، وخلل في النسق الكلي للمجتمع، خاصة أن المجتمع الفلسطيني يقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948م، ويمكن تحديد الصراع السياسي في فلسطين من خلال الانقسام الأمني بين قطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة للانقسام الإداري بين الحكومة الخاصة بغزة وتلك التي تحكم الضفة الغربية، في الوقت ذاته فإن الأطراف المتنازعة أعلنت ذلك تكرارًا وبشكل علني أمام العالم بأكمله سواء من خلال الأقوال أو الأفعال.

- **النظريات الخاصة بالصراع**: تعد النظرية الصراعية من أهم النظريات المعروفة في علم الاجتماع نظرًا لكون الصراع يخيم على علاقات البشر وعلى علاقات الجماعات والمجتمعات. هذه النظرية شائعة بين علماء الاجتماع لأنه لا توجد نظرية صراعية واحدة، بل توجد عدة نظريات صراعية على جانب كبير من الأهمية والفاعلية.

وترجع الجذور الفكرية لمنظور الصراع إلى آراء وأعمال (كارل ماركس) في منتصف القرن التاسع عشر التي أكدت على الصراع الملازم للمصلحة بين العمال وبين أصحاب رأس المال، وهناك العديد من علماء الاجتماع الذين تحدثوا عن الصراع وفي مقدمتهم ابن خلدون وكارل ماركس وباريتو وكارل مناهم ورالف داهر ندوف وسي ورايت ملز... وغيرهم، وهم يتفقون على جملة أفكار ومبادئ صراعية بسبب الحياة التي نعيشها[1].

(1) عبد العزيز بن علي الغريب، نظريات علم الاجتماع، جدة، المطبعة للنشر، 2009، ص134.

1- **نظرية الصراع عند كارل ماركس**: كارل ماركس اشتهر بنظريته الصراعية التي ظهرت في جميع مؤلفاته، وتستند نظرية ماركس الصراعية إلى الصراع بين الطبقات الاجتماعية إذ يقول في كتابه «رأس المال» بأن: «تاريخ البشرية هو تاريخ الصراعات الطبقي الاجتماعي، والصراع الطبقي هو الصراع بين طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين هما الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة، والطبقة القاهرة والطبقة المقهورة، والطبقة الظالمة والطبقة المظلومة، علما بأن هذا الصراع الطبقي يوجد في المجتمع العبودي والمجتمع الإقطاعي والمجتمع الرأسمالي». وتاريخ البشرية كما يخبرنا ماركس لا يشهد الصراع الطبقي الاجتماعي فحسب، بل يشهد أيضًا المآسي الصراعية، والاقتصادية، والاستغلالية، والاحتكارية التي ترافق هذا الصراع، وكلها صراعات سببها العامل المادي.

وسبب الصراع في هذه الطبقات هو (العامل المادي). وقد أثار بعض علماء الاجتماع في المدرسة الأمريكية مجموعة من الانتقادات التي تصاعدت ضد هذه الافتراضات، ومنها:

- أن المجتمعات أكبر من مجرد انعكاس لتنظيمات اقتصادية أو أشكال الملكية.
- لا ترتبط المصالح دائمًا داخل المجتمع بطبقة اجتماعية واحدة.
- نادرًا ما يدور الصراع الاجتماعي داخل المجتمع بين قطبين فقط.
- لا تعكس علاقات القوة في أي مجتمع مباشر بنظام الملكية.
- لا يؤدي الصراع دائمًا إلى التغير الاجتماعي كما لا يؤدي التغير الاجتماعي إلى الصراع[1].

وأيضًا يعتبر الصراع الطبقي طبقًا لرأي ماركس هو نتيجة حتمية لحركة التاريخ،

(1) طلعت إبراهيم لطفي، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ط2، 2009، ص16.

حيث يرىٰ أن نمو وعي وإدراك طبقة العمال (البروليتاريا) باستغلال طبقة الملاك (البرجوازية) لها سوف يؤدي بصورة حتمية إلي صراع طبقي عنيف[1].

2- **نظرية الصراع الأيديولوجي/الفكري**: في البداية يشير مصطلح الأيديولوجية إلىٰ مجموعة من الآراء والأفكار والقيم التي يؤمن بها الإنسان، بما في ذلك الأفكار السياسية والقانونية والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية. والأيديولوجية قد تكون علمية أو غير علمية، وقد تكون انعكاسًا صادقًا أو زائفًا للواقع الاجتماعي.

ويمكن القول إن الصراع الأيديولوجي صراع تؤسسه المصلحة التي تفرضها الأيديولوجيات المختلفة لجماعتين أو أكثر داخل المجتمع بهدف تحقيق مكاسب خاصة بكل فريق، ومن أمثال ذلك العنف السياسي في عالمنا المعاصر.

ولا يكمن خطر هذا الصراع في كونه ينطوي علىٰ تعارض وتناقض المبادئ والقيم والمعايير والأحكام المستمدة من المذاهب الفكرية والدينية وحتىٰ العلمية المجردة من الأحكام المعيارية الأخلاقية الإنسانية، وإنما تكمن خطورته الحقيقية في كونه مؤشرًا من مؤشرات التصدع والانشقاق الاجتماعي والتفكك الثقافي والتشتت الحضاري والتشكيك العقدي، ثم تدريجيًّا سيادة الاغتراب الاجتماعي الذي يعكس بدوره أخطر ظاهرة اجتماعية تهدد الكيان الإنساني كونه كيانًا متميزًا عن غيره[2].

ولقد حاول دارندورف إجراء نوع من التوليف بين بعض الطروحات الوظيفية وبعض طروحات الصراع ليحصل علىٰ فكرة المنظمة المترابطة بالقسر، التي تجمع بين السلطة والمصالح السلطوية والمعايير والأدوار، ومن قلب هذه التركيبة الهجينة، أعلن دارندورف هدف نظريته المتمثل في السعي إلىٰ توضيح التغيرات البنائية في ضوء صراعات الجماعات التي يصفها علىٰ النحو التالي:

---

(1) محمد الجوهري، وعدلي السمري، المشكلات الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2011، ص18.

(2) نادية سعيد عيشور، مرجع سابق.

- في كل منظمة مترابطة بالقسر هناك نوعان من المواقع المحتشدة هما المواقع المسيطرة والمواقع الخاضعة.

- يوصف كل تجمع من خلال مصالح كامنة عامة وتجمعات الأفراد التي تتحقق بموجبها تشكلات شبه جماعات.

- تتحول المصالح الكامنة التي لا تكون مدركة لدى أصحابها إلى مصالح معلنة، وتتحول شبه الجماعات إلى جماعات مصلحة منظمة من النوع الطبقي.

- يمكن أن تحول جماعات المصلحة المعلنة إلى جماعة صراع فعلية بوجود ظروف تقنية (العقود والالتزامات)، والظروف السياسية (الائتلافات)، والظروف الاجتماعية (الاتصال)، والظروف السيكولوجية (استدماج مصالح الدور).

إن الصراع عملية حتمية تولد القوى المتعارضة داخل التنظيمات الاجتماعية، والظروف البنائية إما أن تعمل على تكثيف الصراع وتعجيله أو تثبيطه، وينتج عن الصراع موقف بنائي جديد يقود حتمًا تحت ظروف اجتماعية محددة إلى نشوب الصراع بين القوى المتعارضة من جديد، وهكذا يجري الصراع الاجتماعي بصورة ديالكتيكية، وبهذا المنطق الجدلي للصراع يتضح أن القوة التي تمثل انحرافًا عن نظامية السلطة تمثل بالنسبة لدارندورف خاصية أصيلة في الحياة الاجتماعية، وذات ديمومة واستمرار، فالقوة أطروحة أساسية ومشروعًا نظريًّا متكاملًا، فالطبقة تمثل تعبيرًا عن جماعة قوة وتجسيدًا لها، وصراع الطبقات هو صراع قوى ونتاج لتفاضل القوة، فالقوة ترتبط بالأوضاع الوظيفية(المواقع) والمصالح وتندمج معها وتقود إلى التغيرات البنائية، ومن ثَمَّ فإن الأوضاع الجديدة هي أوضاع قوة متفاضلة.

ثمة مسألة من المهم ذكرها في هذا المقام، وهي أن دارندورف قد استعار مقولة وظائف الصراع الاجتماعي من كوزر ووافق عليها، وأكد أن الصراع من هذا المنظور

يؤدي إلى صيانة الأنساق الاجتماعية، ولذلك ينبغي عدم تجاهل نظرية التكامل لأن ظاهرة الصراع ترتبط بمحددات الدور وبالتنشئة والحراك[1].

وفي نهاية هذا الجزء من الدراسة يؤكد الباحث من خلال استخدام منهج تحليل المضمون؛ أن النظريات التي تحدثت عن الصراع الأيديولوجي وضرره على المجتمع وكيفية تصاعد حدة الصراعات في هذا النوع من الاختلاف الفكري والتصورات بين طرفي الصراع، مما ينذر بضرر كبير يتزايد يوميًّا على مجتمع الدراسة بفعل هذا الصراع، وعند الاطلاع على الدراسات السابقة سنجد أيضًا أنها تحدثت عن خطورة ما وصلت إليه الحال في المجتمع الفلسطيني، وهو تزايد في المشكلات الاجتماعية وانعدام أمن الشعب على المستويات كافة، وعلى القضية ذاتها بفعل الصراع السياسي الذي ما يزال قائمًا بين فتح وحماس.

ثالثًا- الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات التي اهتمت بالصراع من حيث نشأته وعوامله:

- دراسة عنات كورتس (2008م): بعنوان «الثورات الفلسطينية بين النزاعات الداخلية والحرب ضد إسرائيل».

ناقشت الدراسة الصراع على جبهتين: الثورات الفلسطينية بين النزاعات الداخلية والحرب ضد إسرائيل، لمؤلفتها الدكتورة عنات كورتس، وناقشت موجتي المواجهات الفلسطينية الإسرائيلية، الأولى: انتفاضة الحجارة عام 1987، والثانية: انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث نشبت كلتا المواجهتين في اتجاهات سياسية مختلفة، ومتعارضة في الكثير من الأحيان. وكشفت الدراسة عن نتائج أهمها:

(1) محمد الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع «التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع»، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008م، ص99-100.

- أن الانتفاضة أسفرت عن تغيرات جوهرية كبيرة على الساحة الفلسطينية، من أهمها غياب الحديث عن العملية السياسية والتقدم المطلوب في المفاوضات، إضافة إلى انهيار السلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

- أن الانتفاضتين عززتا وجود مواجهات دامية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعملتا على إعادة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مواجهة الأحداث على الساحة الدولية.

- أن الانتفاضتين الأولى سنة 1978م وانتفاضة سنة 2000م، بغض النظر عن كونهما عفويتين أو مخطط لهما، فإنهما أنتجتا وجود قوة شعبية واضحة، ضد اتفاق أوسلو وزيادة الخلاف بين فتح وحماس بسبب اختلاف توجهاتهما السياسية.

- فشل الحوارات واللقاءات كافة التي جرت بهدف إنهاء الخلافات السياسية بين فتح وحماس.

- زيادة العقوبات التي فرضتها قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، كإغلاق الشوارع العامة، وفرض عقوبات اقتصادية ضد السلطة الفلسطينية، في حين تم استهداف المقار الحكومية ومباني السلطة الفلسطينية التي اتهمتها إسرائيل بالوقوف خلف اندلاع الانتفاضة، ومحاولة تثويرها أكثر فأكثر.

- أنه إذا كانت هناك عودة للمسار السياسي فإنها ستكون مبنية على أسس مختلفة عن الاتفاق السابق وذلك وفقًا للمتغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة[1].

- دراسة مريم عيتاني (2008م): بعنوان «الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية».

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الخلل في إدارة الصلاحيات بين السلطة الوطنية

(1) عنات كورتس، الثورات الفلسطينية بين النزاعات الداخلية والحرب ضد إسرائيل، دراسة منشورة بمعهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، 2008م.

الفلسطينية المتمثلة في حركة فتح، والحكومة الفلسطينية المتمثلة في حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2007م، وصراع الصلاحيات فيما بينهما.

في حين كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

- ظهر صراع الصلاحيات بعد فوز حماس بالانتخابات سنة 2006م.

- كان صراع الصلاحيات داخل وزارة الداخلية والقوات الأمنية هو سبب الاقتتال الذي حدث سنة 2007م.

- استخدم الرئيس محمود عباس القانون والصلاحيات الخاصة بمنصب الرئيس.

- قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بحل الحكومة التي شكلتها حماس وأعلن حكومة طوارئ.

- أدىٰ الصراع بوجه عام بين فتح وحماس لتغييب القانون وعدم العمل به رغم وجود قوانين فلسطينية تنظم العمليات السياسية كافة، وتحدد صلاحيات كل مكان داخل النظام السياسي بوجه عام.

- وجود اختلال وانقسام في التمثيل السياسي للحكومتين أمام دول العالم مما أدىٰ لضعف الطرفين سياسيًّا في الداخل والخارج.

- تضررت القضية الفلسطينية وحلم بناء الدولة والمؤسسات من صراع الصلاحيات، كما أن الصراع وصلت ذروته إلىٰ الانقسام والصراع العسكري في غزة عام 2007م، وكانت نتيجته حدوث انقسام سياسي في المؤسسات الإدارية بين الضفة وغزة[1].

(1) مريم عتياني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، دراسة منشورة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008م.

- دراسة ماجد كيالي (2009م): بعنوان «الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات وما العمل».

سعت هذه الدراسة لبحث الصراع السياسي والانقسام بين حركتي فتح وحماس على الساحة الفلسطينية، باعتبارهما الحركتين الرئيستين، وقد أثر هذا على الجهد المشترك المبذول لكليهما في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الوحدة الوطنية والكيان السياسي، واستمرار عملية التحول الديمقراطي، وتناولت الدراسة طبيعة الأزمة بين الحركتين من ناحية أسبابها ونتائجها.

وقد كشفت الدراسة عن نتائج أهمها:

- أن الخلاف بين الحركتين ليس جديدًا ومقتصرًا على الصراع على السلطة، وإنما كانت له جذوره التي تعود إلى بداية انطلاق حركة حماس، كما أن الاختلاف ينبع من التنافس والصراع بين مشروع التسوية والمفاوضات الذي تقوده حركة فتح، ضمن إطار منظمة التحرير والفصائل التي تعمل تحت مظلتها، ومشروع المقاومة الذي تقوده حركة حماس ومن معها من الفصائل.

- فشل الفلسطينيين في استغلال الانسحاب الإسرائيلي من غزة، حيث لم يستغلوه كمنجز وطني لبناء كيان يقوم على التعددية السياسية واستكمال مشروع التحرر.

- أصاب خلل كل مؤسسات الدولة الفلسطينية والنظام السياسي وتعطلت العملية الديمقراطية منذ سنوات عديدة.

- زيادة الاعتمادية على المعونات الدولية في توفير احتياجات الشعب الفلسطيني أكثر من السابق.

- ضعف حركتي فتح وحماس أمام الاحتلال الإسرائيلي بسبب صراعهما الداخلي وتراجع تأثيرهما على حالة الصراع مع المحتل.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

- أصاب المجتمع الفلسطيني خلل في تشكيلاته الاجتماعية كافة وزادت الأزمات المختلفة، وزاد الحصار على غزة، وتغول الاحتلال في الضفة.

- الصراع السياسي نتائجه أضرت الحركتين فتح وحماس سويًّا وهما الخاسران في نهاية الأمر.

واختتمت الدراسة بوضع رؤية للحل من خلال تضافر الجهود العربية، والضغط على حركتي فتح وحماس للاتفاق فيما بينهما[1].

المحور الثاني: الدراسات التي اهتمت بنتائج الصراع على المجتمع:

- دراسة إبراهيم أبراش (2009م): بعنوان «جذور الانقسام السياسي الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني».

سعت هذه الدراسة للتعرف إلى جذور الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني، ودراسة أثره على المشروع الوطني الفلسطيني.

وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي في تتبع أحداث الصراع داخل المجتمع الفلسطيني والحالة السياسية فيه بشكل تاريخي منذ 1987م وحتى 2009م.

وكشفت الدراسة عن نتائج أهمها:

- أن جذور الانقسام أبعد من الانقلاب الذي أقدمت عليه حركة المقاومة الإسلامية حماس في 2007/6/14م، فما حدث إنما هو تتويج لسلسة متراكمة من الخلافات التي بدأت مع تأسيس حركة حماس عام 1987م، وأدت في نهاية المطاف إلى انقسام النظام السياسي الفلسطيني.

- أن الصراع السياسي أفضى لوجود حكومتين متناحرتين تحت الاحتلال مما

(1) ماجد كيالي، الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات وما العمل، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009م.

أضعف الحالة السياسية، وأدى لتشتت وضعف الجهود المبذولة تجاه عملية السلام وحصول الفلسطينيين على حقوقهم وفق الاتفاقات الموقعة مع الاحتلال.

- زيادة الاستيطان الإسرائيلي والتغول على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتنكرهم لقرارات الشرعية الدولية.

- تحول القضية الفلسطينية من شعب يسعى للتحرير إلى صراع حول السلطة وحكم الشعب.

- لم يتوقف الانقسام عند الحد السياسي بل امتد جغرافيًّا واجتماعيًّا وقانونيًّا وفي المجالات كافة.

- زيادة التدخلات الخارجية في الشأن الفلسطيني الداخلي ومسار أحداثه السياسية[1].

- دراسة إبراهيم قشطة (2008م): بعنوان «الصراع التنظيمي وأثره على الأوضاع والعلاقات الاجتماعية الفلسطينية».

في أعقاب موجة الأحداث الراهنة وتبعاتها على المنطقة جراء ما أنتجه الصراع التنظيمي من نتائج وانعكاسات على العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، استهدفت الدراسة معرفة واقع الصراع التنظيمي وأثره في الأوضاع والعلاقات الاجتماعية الفلسطينية، حيث يعد الصراع أو النزاع التنظيمي ظاهرة لا تخلو منها منظمة من المنظمات المجتمعية، وتحدث بداخلها في أشكال متعددة وبدرجات مختلفة سواء خلاف أو جدال كردة فعل لتلك التفاعلات. واستهدف الباحث في دراسته الكشف عن التأثيرات الناتجة عن الصراع بين منظمتي فتح وحماس داخل المجتمع الفلسطيني على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسرة داخل المجتمع، وهدفت الدراسة إلى

(1) إبراهيم أبراش، جذور الانقسام السياسي الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78، 2009م.

معرفة الظواهر الاجتماعية السلبية التي برزت بفعل بسبب الصراع التنظيمي بين حماس وفتح.

وقد كشفت الدراسة عن نتائج أهمها:

- أن الانقسام أدى إلى تزايد مظاهر تفكك النسيج الاجتماعي وما رافق ذلك من انقسام اجتماعي داخلي في غزة.

- أن تطور العلاقات الاجتماعية سار في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوه وتابع في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية بين القديم والحديث والمعاصر، برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاسترجال، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة.

- أن الانقسام الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني جوهره وحقيقته الموضوعية الواضحة في صفوف أبناء شعبنا في غزة، قائم على قاعدة توزع السكان في السلم الطبقي أو الاجتماعي بين القلة من الأغنياء والأغلبية الساحقة من الفقراء.

- خلف الصراع السياسي ظواهر سلبية ومشكلات اجتماعية عديدة داخل المجتمع الفلسطيني[1].

التعقيب على الدراسات السابقة:

كشفت هذه الدراسات عن نتائج عديدة حول الصراع الداخلي وكيفية نشأته وتطوراته الحالية، وأسهمت هذه الدراسات في مقاربتها مع التوثيق التاريخي الذي سيعرض لاحقًا ضمن البحث الحالي، في الوقوف على نشأة الصراع وحيثياته ونتائجه داخل المجتمع، ونستطيع من خلال المقاربة فهم ظاهرة البحث بصورة واضحة، ومن

(1) إبراهيم قشطة، الصراع التنظيمي وأثره على الأوضاع والعلاقات الاجتماعية الفلسطينية، دراسة قامت بها جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، غزة، 2008م.

خلال استخدام تحليل المضمون لما سبق من النظريات والدراسات، وإجراء مقارنة بما يحدث بالتنظير حول هكذا حالة داخل مجتمع البحث، ونجد أننا أمام مجموع من المشكلات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع بفعل الصراع الدائر منذ 30 سنة وأشدها ما ظهر آخر 15 سنة، وما تم من حصار دولي لقطاع غزة كمنطقة من مناطق مجتمع البحث.

رابعًا- طبيعة الصراع السياسي الداخلي وتطوراته:

1- النسق السياسي للمجتمع الفلسطيني (الأحزاب السياسية):

عند الحديث عن النسق السياسي فإننا نعني النظام السياسي القائم وكل تشكيل سياسي داخل المجتمع مشارك في العملية السياسية بوجه عام، وبالنظر لمجتمع الدراسة الحالي نجد أن الأحزاب السياسية داخل فلسطين تتصدر جوهر المشهد للنسق السياسي، وهي الفاعلة والمؤثرة في مجريات الأمور السياسية بوجه عام، ومن خلالها يتشكل النظام السياسي للمجتمع، وفي ضوء ذلك نعرض لنشأة وأهداف وفكر كل حزب بشكل منفرد، حتىٰ نستطيع الوصول لفهم كامل للتركيبة السياسية الداخلية للمجتمع الفلسطيني ومطلقاتها، ونذكر هنا أسماء الأحزاب السياسية المؤثرة في فلسطين، وهي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حركة الجهاد الإسلامي. علمًا بأن هناك بعض التشكيلات المسلحة التي تعتبر نفسها حزبًا داخل المجتمع، وهي تتكون من خمس حالات عسكرية وتحمل أسماء أخرىٰ هي: «المقاومة الشعبية، كتيبة المجاهدين، حماة الأقصىٰ، كتائب الأحرار، كتائب الأقصىٰ، كتائب الصابرين». وفيما يخص تلك التشكيلات أو التنظيمات الصغيرة فإنها غير مؤثرة علىٰ الساحة السياسية بشكل مباشر وقوي، حيث تكتفي بالتحالف مع حركة حماس بغزة وفق أهداف مشتركة بينها، ويقتصر دورها في التحالف مع حركة حماس وفقًا لطبيعة التوجه

المشترك بينهما، ومن هذه التشكيلات من تدعمه حركة حماس بشكل مباشر، ويمكن القول إنها إحدى الأذرع المصطنعة من قِبَل حماس، ويكتفي الباحث بعرض لهذه التشكيلات هنا، وذلك في ضوء اكتمال الفكرة والصورة بشكل كامل، في حين سيعرض الباحث للأحزاب الفاعلة والمشاركة سياسيًّا داخل النظام السياسي الفلسطيني، والتي لها تأثير مباشر في مجريات الأحداث السياسية بشكل مفصل.

- **التعريف بحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**: يمكن القول إن النواة الأولى لحركة فتح قد تأسست في الكويت في خريف سنة 1957م، وبرز في أكتوبر 1959م، اسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) مع صدور العدد الأول من نشرة فلسطينيا (نداء الحياة) في بيروت، وراحت تتشكل خلايا لها في كل من قطاع غزة والأردن ومصر وسوريا ولبنان والكويت وقطر والسعودية.

وبصفتها حركة لاجئين، كانت حركة فتح بحاجة إلى دعم عربي، وجدته في البداية في الجزائر سنة 1962، ثم في سوريا اعتبارًا من سنة 1963م، وبالاستناد إلى هذا الدعم شرعت قيادة الحركة في التحضير لإقامة جناح عسكري سري، حمل اسم قوات العاصفة ونفذ عمليته العسكرية الأولى داخل إسرائيل، المعروفة بعملية نفق عيلبون صباح يوم الأول من يناير 1965م، التي تم فيها تفجير شبكة مياه إسرائيلية، وسقط فيها أول شهيد للحركة هو أحمد محمد موسى سلامة.

وقد كانت حركة فتح أول حركة وطنية فلسطينية تتشكل بعد سنة 1948م، وضمت مناضلين فلسطينيين من منطلقات فكرية وعقائدية مختلفة، حيث دعت الحزبيين الفلسطينيين إلى التخلي عن انتماءاتهم الحزبية والانضمام تحت راية حركة فتح بصفتها حركة تسمو على الحزبية والأهواء والميول لتشمل جميع طوائف وأبناء الشعب[1].

(1) بكر أبو بكر، حركة فتح في موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، القدس ط5، 2013، ص249-253.

وخلافًا للشعار القومي السائد آنذاك الوحدة العربية هي طريق تحرير فلسطين، أكدت حركة فتح أن تحرير فلسطين هو الطريق إلى الوحدة العربية، وأن على الشعب الفلسطيني أن يعتمد على نفسه في الأساس في معركة التحرير، دون أن يعني ذلك الانتقاص من أهمية البعد العربي للقضية الفلسطينية؛ فالثورة الفلسطينية ستكون فلسطينية في أصلها، عربية في تطورها.

واقتداء بتجارب بعض الثورات، ولا سيما بتجارب الثورات الجزائرية والفيتنامية والكوبية، نظرت قيادة حركة فتح إلى الكفاح المسلح بوصفه وسيلة النضال الرئيسة لتحرير فلسطين، وقدرت أن سيرورة هذا الكفاح ستمر بمراحل ثلاث هي: مرحلة العمل الفدائي، ومرحلة حرب العصابات، ومرحلة الحرب الشعبية.

وفي المرحلة الأولى ستعتمد الحركة إستراتيجية غير مباشرة تستهدف، من خلال عمليات الفدائيين، إنهاك العدو واستنزاف كل مقدراته، وفي المرحلة الثانية، ستكون حرب العصابات حربًا ديناميكية وفي حالة حركة دائمة وتقوم بها القلة معتمدة على مساندة الكثرة، وسيكون أهم أمر فيها هو التدرب على كيفية استقطاب الجماهير، وبعد النجاح في استقطاب الجماهير، يتم الانتقال بصورة تدريجية إلى شكل المواجهة المحدودة مع العدو. ويدخل الكفاح المسلح في مرحلته الثالثة والأخيرة وهي مرحلة حرب التحرير الشعبية الطويلة المدى[1].

- **المنطلقات الفكرية التي تحدد إستراتيجية حركة (فتح)**: الشعب الفلسطيني شعب واضح الهوية والانتماء إلى وطنه، ويناضل منذ ما يقارب قرنًا من الزمان؛ من أجل الحفاظ على وطنه وهويته الوطنية، وتحرير أرضه من الاحتلال والاستيطان. والشعب العربي الفلسطيني وحدة واحدة داخل الوطن وفي الشتات، وتنطلق حركة فتح من أن الشعب الفلسطيني شعب عربي، وجزء لا ينفصل من الأمة العربية.

(1) صقر أبو فخر، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، قافلة التيه الفلسطيني الطويل، السفير، بيروت، العدد 9941، 5 تشرين الثاني 2005، ص11.

وتستند حركة فتح في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعًا، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها، وبلورت برنامجها النضالي الذي اهتم بتعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن وجوده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركزت على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب، وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية، وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية، واستقطاب دعمها وحمايتها.

وفيما يخص الإسلام والأديان السماوية في إستراتيجية فتح، فإن فلسطين هي الأرض المقدسة للأديان السماوية الثلاثة، والإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وللأديان السماوية الأخرى القدسية والاحترام نفسيهما، ولا تسمح حركة فتح بأي تمييز بين الفلسطينيين على أساس دينهم أو عقيدتهم أو مقدار إيمانهم، وتحترم حرية العبادة للجميع.

وفيما يخص العلاقات الدولية في إستراتيجية فتح فإن الحركة تسعى دائما إلى تنمية علاقاتها الدولية وتطويرها، موسعة دائرة أصدقائها وحلفائها، ملتزمة إستراتيجيًّا بالقانون الدولي، وبشريعة الأمم المتحدة، ملتزمةً بميثاقها. وتنطلق حركة فتح في علاقاتها الخارجية من كونها حركة تحرر وطني تكافح ضد الاحتلال الإسرائيلي، مستندة دائمًا في حركتها الشعبية والرسمية إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقه في الاستقلال والعودة، كما أنها تستند إلى الحماية التي كفلها القانون الدولي الإنساني، وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، الخاصة بحماية المدنيين في أثناء الحرب، وحماية المدنيين تحت الاحتلال الأجنبي، وإلى أحكام القانون الدولي، التي أكدت حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، والحق في الكفاح من أجل حريتها واستقلالها وتقرير مصيرها[1].

(1) الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مقالات نبذة عن التنظيمات الفلسطينية. تاريخ الدخول 2019/1/21م: http://www.plo.ps/category/113/1

- **التحولات والتغيرات التي مرت بها حركة فتح منذ انطلاقها**: تعرضت حركة فتح خلال مسيرتها الطويلة إلى العديد من التحديات، سواء كانت عمليات التصفية لقيادات في الحركة على يد المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، وأيضًا خلافاتها مع بعض الدول، أو الانشقاقات داخل الحركة.

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين واجهت حركة فتح العديد من التحديات الصعبة، فمع انطلاق انتفاضة الأقصى في عام 2000م، شكلت العودة للنضال المسلح والعمليات الفدائية التي نفذتها مجموعات تابعة للحركة، معادلة صعبة أمام قيادة الحركة التي خاضت العملية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل، منذ مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991؛ وما تبع ذلك من اتفاقيات كان أبرزها توقيع اتفاق أوسلو 1993م، وما ترتب عليه من التزامات أمنية من قبل الحركة.

وشكلت وفاة زعيم الحركة ياسر عرفات في عام 2004م، نقطة تحول كبرى في مسيرة فتح والمسيرة الوطنية الفلسطينية بشكل عام؛ لما شكله عرفات من حالة رمزية للشعب الفلسطيني، إلا أن إخفاق حركة فتح في الانتخابات التشريعية في منتصف عام 2006م على يد منافستها حركة حماس كانت من أقوى الصدمات التي تلقتها الحركة، ولم تلبث أن استوعبت فتح هذه الهزة حتى حدث الصراع المسلح بين حركتي حماس وفتح، في حين قامت حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة في 2007/6/14م[1].

- **موقف حركة فتح من الصراع السياسي الداخلي**: تعتبر حركة فتح طرفًا رئيسًا في هذا الصراع، فهي تمثل التوجه الوطني، وهي التي تدير منظمة التحرير ومؤسساتها، وتدير مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسابقًا في الضفة وغزة، ويتجسد موقفها من الصراع بين شقين: الأول أنها طرف فيه، والثاني أنها ذات توجه وطني فلسطيني بعيدًا عن الدين، وهذا ما يشكل نقطة الخلاف مع حماس كون حماس

(1) ماجد كيالي، فتح 50 عاماً قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية، بحث منشور، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، البيرة، 2016م.

توجهًا إسلاميًّا عالميًّا له امتدادات خارجية وحركة تعبر عن فرع من تنظيم عالمي، وليس فلسطينيًّا فقط، وموقف فتح باختصار يتجسد في كونها أحد أطراف الصراع التي تعارض منهج وفكر حماس، وهي - أيضًا - التي تدعو لإنهاء الصراع وتغليب المصلحة العليا للوطن، ولكن دون تنفيذ على أرض الواقع.

- **الموقف الحالي لحركة فتح من الاحتلال الإسرائيلي**: يتمثل موقف حركة فتح الأخير من الاحتلال الإسرائيلي بما صدر ونشر عبر وسائل الإعلام وبشكل معلن، من خلال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول أبو جهاد الذي أعلن رفض القيادة التزحزح عن قرارها الوطني ومواقفها وتمسكها بالثوابت حتى لو تطلب الأمر التضحية.

واعتبر قرار القيادة بإيقاف التعامل مع الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي تعبيرا عن روح الفلسطينيين، واستعدادهم لمواجهة الاحتلال العنصري الإسرائيلي وسياسة الإدارة الأميركية مهما كان الثمن، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني ليس لديه ما يخسره في بوتقة جرائم إسرائيلية تستهدف وجوده وتهويد مقدساته، وقال العالول: إن القرار الخاص بوقف العمل بالاتفاقيات الموقعة كافة سابقًا مع الاحتلال، هو بمثابة رسالة فلسطينية رافضة للأمر الواقع والراهن، وأن القيادة لن تسمح باستمرار جرائم دولة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، ولن تقبل استمرار الأمور على ما هي عليه، وهو تأكيد فلسطيني جديد على التمسك بالثوابت الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني وبيان رفض القيادة التزحزح عنها أبدا حتى لو تطلب الأمر التضحية[1].

- **التعريف بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**: تعد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) امتدادًا لحركة (الإخوان المسلمون) التي أسسها حسن البنا في جمهورية مصر العربية عام 1924م، وقد نصت المادة الثانية لميثاق الحركة على أن حركة المقاومة

(1) مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية لحركة فتح، تاريخ الدخول 2109/7/29: https://www.fatehmedia.ps/page-69882.html

الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الإخوان المسلمون تنظيم عالمي، وهي كبرىٰ الحركات الإسلامية في العصر الحديث وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتىٰ مجالات الحياة في التصور والاعتقاد، وفي السياسة والاقتصاد، وفي التربية والاجتماع، وفي القضاء والحكم، وفي الدعوة والتعليم، وفي الفن والإعلام، وفي الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة[1].

في حين لعبت حركة الإخوان المسلمين منذ النكبة وحتىٰ ما قبل قيام حركة المقاومة الإسلامية حماس دورًا هامشيًّا علىٰ صعيد القضية الفلسطينية، حيث اقتصر دورها علىٰ البيانات والتصريحات الإعلامية والعمل الخيري داخل المجتمع.

وقد أُعلن يوم 14 ديسمبر 1987م عن انطلاق حركة حماس، وصدر الميثاق التأسيسي لها في أغسطس/آب 1988م، حيث اعتبرت هدفها الإستراتيجي تحرير فلسطين انطلاقًا من رؤيتها الفكرية التي تنبع من العقيدة الإسلامية، وأنَّ قضية التحرير يشترك فيها الشعب الفلسطيني، والأمة العربية والإسلامية، ويعتبر ذلك واجبًا عليهم جميعًا، من منطلق أنَّ قتال الأعداء بهدف التحرير هو فرض عين علىٰ كل المسلمين، كما يتضح ذلك من المادة (32) من ميثاق الحركة، والتي تعتبر فيها حماس نفسها رأس حربة أو خطوة علىٰ الطريق[2].

وبعد فشل مفاوضات «كامب ديفيد» عام 2000م الخاصة بالملف الفلسطيني، واندلاع انتفاضة الأقصىٰ عام 2000م، برزت حماس كقوة بدت الأكثر تماسكًا وانسجامًا في بنيتها الداخلية وبرنامجها المعارض لاتفاق أوسلو، لا سيما وأنها شاركت في المواجهات المسلحة ضد الاحتلال، وأظهرت صلابة وتماسكًا في مواجهة حملة الاغتيالات التي طالت أبرز قياداتها وكوادرها، حتّىٰ إنها أصبحت قادرة علىٰ منافسة فتح، وعلىٰ ممارسة

(1) المادة الثانية من ميثاق حركة حماس 1988م.

(2) جواد الحمد، المدخل إلىٰ القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق، عمان، 1997م، ص384.

إستراتيجيتها الخاصة بالمقاومة وفي التعامل مع السلطة الفلسطينية[1].

وقد تزامن هذا المسار مع ضعف شعبية قوى اليسار وحركة فتح والسلطة الفلسطينية، نتيجة لفشل عملية التسوية، والإجراءات «الإسرائيلية» القوية، إضافة إلى انتشار مظاهر الفساد، وسوء الإدارة والترهل الإداري في جسم الدولة[2].

وقد تمثلت مواقف حماس تجاه التعامل مع الاحتلال من خلال بعض المشاريع التي تحدثت عن الحل المرحلي، وعن الهدنة كوثائق إضافية للميثاق، وتكون بذلك حركة حماس قد قدمت منذ انطلاقها ثلاثة مواقف متزامنة لتحرير فلسطين؛ «حل تاريخي يتحدث عن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وحل مرحلي يتحدث عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحل مرحلي ثابت يرتبط بالهدنة»[3].

ويتضح الموقف الحالي لحركة حماس من خلال وثيقة المبادئ الجديدة والأخيرة التي صدرت مؤخرًا، حيث أعلنت حماس في عام 2017م ما أسمته وثيقتها السياسية التي تعمل بها، والتي حملت بعض التغيرات الجذرية في فكرها وأهدافها، وتبرز التغيرات الفكرية الواضحة بين ميثاقي حماس في 1987م، والحالي بعد 30 عامًا، في عام 2017م، خاصة استبدال الوطنية بالإسلام ، والذي نتج عنه اختلاف الكثير من المفاهيم، حيث تضمنت الوثيقة تغيرًا في بعض المواقف والسياسات، وتظهر المقارنة بين الوثيقة والميثاق حدود التغير في رؤية الحركة تجاه أهم القضايا الرئيسة[4].

وبينما غاب عن الميثاق السابق مفهوم الدولة الوطنية، وركز على أن الحركة حركة

---

(1) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية للنشر، 2006م، ص86.

(2) تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية، رام الله، مارس2008م، ص8.

(3) زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، فلسطين، 1989م، ص.93

(4) سليم الزعنون، الوثيقة الجديدة لحركة حماس البراغماتية وحدود التغير السياسي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2017م، ص4.

عالمية، وأن بُعدها المكاني أية بقعة يوجد بها المسلمون، والعمل على نصرة المستضعفين في أي مكان تصل إليه الحركة[1]. فقد جاءت الوثيقة الجديدة لتعطي تعريفًا لمفهوم الدولة الوطنية، من خلال تحديد البعد المكاني للحركة في أرض فلسطين، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس على حدود 1967م، مع عدم تخليها عن حدود فلسطين التاريخية، ويشكل ذلك انعكاسًا لانتقال الحركة من الأممية إلى الوطنية، وإعادة تعريف ذاتها ودورها[2].

وتشير الوثيقة الجديدة إلى تخفيفٍ في لهجة الخطاب السياسي، وتظهر حماس بمظهر الفاعل الأكثر براغماتية، من خلال تسويق نفسها كحركة إسلامية وطنية بدلًا من كونها فرعًا لجماعة الإخوان المسلمين، ويأتي ذلك في إطار سعيها لإنهاء سنوات من العزلة الدولية والإقليمية، كما أنها تعلن فك ارتباط الحركة بجماعة الإخوان في جمهورية مصر العربية، وذلك في خطوة تهدف إلى تحسين علاقات الحركة مع الدول الخليجية وجمهورية مصر العربية، بعد تدهور العلاقة وإعلان جماعة الإخوان جماعة إرهابية في بعض الدول العربية؛ وذلك لما تراه حركة حماس من دور مهم لجمهورية مصر العربية، ومن الصعب التخلي عنها؛ وذلك يعود إلى تاريخ الدولة المصرية ودورها الكبير في القضية الفلسطينية[3].

- **موقف حركة حماس من الصراع السياسي الداخلي**: تعتبر حركة حماس أحد أطراف الصراع الرئيسة، حيث يدور الصراع بينها وبين فتح، ويتجسد موقفها في فكرها المستمد من الإسلام السياسي الذي ينتمي للإخوان المسلمين وهو تنظيم عالمي وليس محليًا، وذلك بخلاف حركة فتح، ويعتبر نقيضًا تامًّا لتوجه حركة فتح، وهذا ما شكل الخلاف الذي تحول لصراع. ويتجسد موقف حماس من الصراع في

(1) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس: المادة السابعة عشر، 18 أغسطس 1988م.

(2) حركة المقاومة الإسلامية حماس: وثيقة المبادئ والسياسات العامة، مرجع سبق ذكره، 2017م، ص4.

(3) سليم الزعنون، مرجع سبق ذكره، ص6.

فرض رؤيتها على المجتمع أمام معارضة فتح للفكرة ذاتها، وموقفها من الصراع بشكل عام فهي تدعو لإنهائه وإيجاد صيغة للتوافق، ولكن السلوك الواقعي يفضي لعدم التوافق مع فتح.

- **الموقف الحالي لحركة حماس من الاحتلال الإسرائيلي**: صرح رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، بأن حركته لا تعارض «مرحليًّا» قيام دولة على حدود عام 1967، لكنها متمسكة بعدم الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، فيما عبر عن طريق الوسائل المستخدمة من قبل حماس ضد الاحتلال بقوله نحن نلجأ كثيرًا إلى المقاومة السلمية والشعبية، وهذا لا يعني أن نسقط مقاومتنا المسلحة ضد إسرائيل[1].

في الوقت ذاته نصت الوثيقة الجديدة لحركة حماس فيما يخص إستراتيجيتها مع المحتل في المادة 25 من الوثيقة التي أكدت اختلاف الأسلوب والإستراتيجية في موضوع المقاومة من المنهج الإسلامي إلى المنهج الوطني الذي يتوافق مع القوانين الدولية، حيث نصت على: «إنَّ مقاومة الاحتلال، بالوسائل والأساليب كافة، حقّ مشروع كفلته الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الدولية، وفي القلب منها المقاومة المسلحة التي تعد الخيارَ الإستراتيجي لحماية الثوابت واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني»[2].

2- ماهية الصراع السياسي الداخلي تاريخيًّا وحاليًّا:

في الواقع لم يغب عن تاريخ الفلسطينيين منذ ثلاثينيات القرن الماضي الصراع والتنافس على النفوذ والمكانة بين الزعامات الفلسطينية التقليدية، كالذي شهدته مدينة القدس، ووظفته ورعته حينئذ سلطات الاستعمار البريطاني عبر سياسة

(1) موقع الأناضول للأخبار الدولية، تاريخ الدخول 2019/8/26: https://www.aa.com.tr/ar

(2) المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، تاريخ الدخول 2019/8/26: https://www.masarat.ps/article/4610

التعيينات، فقد جاء التنازع على شكل مخاصمة بين شخصين من الأسر المقدسية، وهما عائلتي الحسيني والنشاشيبي، حيث لجأت سلطات الانتداب إلى سياسة التعيينات لتعميق ذلك التنافس والتنازع، فدعمت راغب النشاشيبي رئيسًا لبلدية القدس 1920م، وعيّنت أمين الحسيني في منصب المفتي 1921– 1937م، وبينما اعتمد الحسيني على موقعه كمفتي، وعلى المجلس الإسلامي الأعلى، وعلى الحزب العربي الفلسطيني، اعتمد النشاشيبي على رئاسته بلدية القدس حتى عام 1934م، ثم على زعامته لحزب الدفاع، وقد كرّس هذا الصراع الداخلي ضعف الفلسطينيين، وحَدَّ من قدرتهم على مواجهة المشروع الصهيوني وإفشاله، فعندما نشأت «إسرائيل» عام 1948م، وجد الفلسطينيون أنفسهم منهكين داخليًّا، وغير مهيئين لمواجهة تلك اللحظة وما تلاها من لجوء وتفتت جغرافي وديمغرافي وسياسي[1].

وتمثلت أولى المحاولات لضبط الواقع الفلسطيني المتأزم وتجاوز الصراع والتنافس بين الزعامات التقليدية، في صدور قرار مجلس وزراء جامعة الدول العربية بعد هزيمة عام 1948م، الخاص بإنشاء إدارة مدنية في فلسطين، مكونة من عشرة أعضاء برئاسة «أحمد حلمي باشا» عضو الهيئة العربية والحاكم العسكري للقدس، وقد توسّعت فيما بعد لتصبح حكومة عموم فلسطين ومقرها غزة، وعقدت هذه الحكومة إبان تشكيلها جلسة لمجلس وطني، تمّ اختيار أعضائه بالتعيين، وأعلن عن قيام دولة ديمقراطية ذات سيادة على كل فلسطين، وأصبح لها الحق في تعيين ممثليها في مجلس الجامعة العربية، وكان الهدف من إنشاء الحكومة منع الملك عبد الله من ضم الأراضي التي تسيطر عليها قواته في أواسط فلسطين[2]، لكن هذه الحكومة لم تعمر طويلًا، حيث تمّ نفي أحمد حلمي ووزرائه إلى مصر، وفرضت عليهم الإقامة الجبرية،

(1) أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، 1939-1935م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992م، ص15.

(2) الموسوعة الفلسطينية، ط1، المجلد الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984م، ص205.

ولم تعد تحضر اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وبقي تمثيلها رمزيًّا، بينما عقد مؤيدو الأردن من الوجهاء الفلسطينيين مؤتمرهم في مدينة أريحا عام 1948م، برئاسة محمد عبد الله الجعبري رئيس بلدية الخليل، وبايعوا فيه الملك عبد الله ملكًا على فلسطين، وألحقت الضفة الغربية بالحكم الأردني، وبذلك يكون قد تشتت الكيان الفلسطيني، وتوزعت الولاءات والانتماءات الوطنية على مختلف الأحزاب العربية، سواءً الإسلامية أو القومية[1].

وكان من نتائج هذا الانقسام ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية وانحراف الجهود عن مسارها، وإخفاق انتفاضات وثورات الشعب الفلسطيني المتتالية في مقاومة الاستعمار البريطاني، حيث كان الانقسام الأسوأ والأشد في تاريخ النضال العربي الفلسطيني في ذلك الوقت.

وقد استمر الشعب الفلسطيني في حالة من الانقسام والصراع، ما بين الزعامات الدينية والعشائرية، حتى جاءت الدعوة العربية بناءً على اقتراح الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر؛ لإبراز كيان فلسطيني خلال انعقاد الدورة الحادية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية عام 1963م، حيث تمت الدعوة إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه موحدًا وليس مجرد لاجئين، والعمل على إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة[2].

في حين تدارس مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة في كانون الثاني 1964م، مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره، وبذلك عادت مسألة إحياء الكيان السياسي الفلسطيني لتطرح من جديد مستندة هذه المرة إلى إجماع عربي، تسلّح به مندوب فلسطين لدى جامعة الدول

(1) صالح محسن، المجلس الوطني الفلسطيني، إعادة التشكيل وعدالة التمثيل في منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007م، ص55.
(2) صالح محسن، المرجع السابق ص56.

العربية أحمد الشقيري ليَمضي قُدمًا على طريق تنفيذ المهمة التي أوكلت إليه[1].

وبعد اتصالات عديدة قام بها الشقيري في الدول العربية وفي التجمعات الفلسطينية، تمّ عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الثامن والعشرين من شهر مايو 1964م، الذي أعلن عن قيام منظمة التحرير[2].

حينها تباينت ردات الفعل ما بين الترحيب والمعارضة لإقامة الكيان الفلسطيني، وتمثل الترحيب في الأوساط الشعبية خاصة في غزة، وفي الأوساط الحزبية المتمثلة في الاتجاهات القومية والقريبة من الناصريين، ومن الجهات الرافضة كانت جبهة التحرير الفلسطينية والحاج أمين الحسيني على اعتبار أنَّ تشكيل منظمة التحرير من شأنه ضرب الحركة الثورية الفلسطينية الوليدة[3].

وعلى صعيد آخر نظرت حركة فتح إلى المنظمة نظرة شك وتوجس؛ خشية أنْ تكون المنظمة أداة بيد الأنظمة العربية للهيمنة على الساحة الفلسطينية، واكتفت فتح بتمثيل رمزي في المجلس الوطني كموطئ قدم، ولتكون على اطلاع بما يجري داخلها[4].

وقد شكلت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1968م، محطة مهمة في مسيرة منظمة التحرير، حيث سيطرت المنظمات الفدائية على منظمة التحرير، وعيّنت يحيى حمودة بصفته مسيرًا لأمور المنظمة خلفًا لأحمد الشقيري، الذي قدم استقالته من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث جرى تأكيد سيادة نهج

---

(1) ماهر الشريف، البحث عن كيان -دراسة الفكر السياسي الفلسطيني، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، 1995م، ص97.

(2) عصام سخنيني، تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 15، تشرين الثاني، 1972م، ص19.

(3) صلاح الدين البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997م، ص386.

(4) صلاح الدين البحيري، مرجع سبق ذكره، ص387.

الكفاح المسلح والقوة المسلحة باعتبارها اختيارَ الشعب، والأسلوبَ الأمثل في النضال لتحرير جميع الأرض المحتلة، وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني عام 1969م استكملت فصائل المقاومة السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخبت ياسر عرفات -الناطق الرسمي باسم فتح- رئيسًا لمنظمة التحرير وقائدًا عامًّا لقوات الثورة، وفي هذه المرحلة شهدت المنظمة انقسامات وانشقاقات؛ أهمها انشقاق الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي رفضت المشاركة في أعمال هذه الدورة؛ بسبب اعتراضها على التشكيلات وتوزيع المقاعد؛ لأنَّها تؤدي إلى سيطرة فصيل واحد على المنظمة[1].

وبدأ التنافس والصراع بين الفصائل الفلسطينية في أثناء وجودها في مخيمات اللاجئين في الأردن، بين ما هو وطني وما هو قومي، بين حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على قيادة المقاومة الفلسطينية وتمثيل الشعب الفلسطيني، واستمر الخلاف والتنافس بين الفصائل بعد طرح برنامج النقاط العشر عام 1974م، الذي تمت صياغته من قبل قيادة الجبهة الديمقراطية، والتي دعت إلى إنشاء سلطة وطنية فلسطينية على أية قطعة محررة من أرض فلسطين التاريخية، والعمل الفاعل لإنشاء دولة علمانية ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين التاريخية، يتمتع فيها كل المواطنين بالمساواة والحقوق، بغض النظر عن العرق والجنس والدين؛ مما أدى إلى تجميد عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعض الفصائل الأخرى المعارضة للمقترح من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لرفضها للمقترح، وشكلت الفصائل المعارضة للمقترح ما سمي بجبهة الرفض للتسوية والمفاوضات والاتفاقات كافة مع المحتل[2].

---

(1) محمد الحوراني، أحمد نوفل، وآخرون: نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006م، ص112.

(2) منير شفيق، في معالجة الانقسام الفلسطيني، فلسطين اليوم، 19 يوليو 2015م. (تاريخ الدخول للموقع 5 أبريل 2018م): https://paltoday.ps/ar/post/235437

وبعد حصار طرابلس عام 1983م، والاتفاق على خروج ياسر عرفات من طرابلس شمال لبنان، لم يعلن عرفات عن وجهته حين غادر طرابلس حسب اتفاق فك الحصار، لكنه أعلن لاحقًا من على متن الباخرة أنه سيزور القاهرة، وعندما دخلت أوديسيوس قناة السويس صباح يوم 22 ديسمبر 1983م، كانت أخبار وصول أبو عمار إلى القاهرة حديث الساحة الفلسطينية والعربية، واستقبله الرئيس المصري السابق حسني مبارك وعقدا اجتماعًا منفردًا، خرج بعدها الرئيس مبارك ليبلغ الصحافيين، أنه اجتمع مع عرفات بصفته زعيمًا معتدلًا للفلسطينيين، ومشيرًا إلى أن مصر لن تتردد في دعم القضية الفلسطينية بكل إمكاناتها، وقد أثارت زيارة أبو عمار للقاهرة الجدل حول دوافعها ونتائجها وتداعياتها؛ وذلك بسبب المقاطعة العربية والفلسطينية لمصر نتيجة توقيع اتفاقية كامب ديفيد، حيث كانت المواقف منها متفاوتة ومتناقضة وملتبسة ومبهمة في الساحة الفلسطينية، حيث أحدثت الزيارة تأثيرًا صاعقًا على الساحة الفلسطينية، وبرزت وقتها ثلاثة تيارات فلسطينية[1].

- **التيار الأول**: تنظيم «المنشقين» ومنظمة الصاعقة والجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي، وقد انضم إليهم خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأسسوا ما عرف باسم «التحالف الوطني».

- **التيار الثاني**: الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجناح طلعت يعقوب في جبهة التحرير الفلسطينية، وأسسوا في عدن بتاريخ 1984/3/26 «التحالف الديمقراطي».

- **التيار الثالث**: حركة «فتح»، وجبهة التحرير العربية، وجناح أبو العباس في جبهة التحرير الفلسطينية، وانقسمت الساحة الفلسطينية بظهور هذه التيارات

(1) محطات تاريخية ما بين العامين 1968-1987م، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 15 فبراير 2014م. (تاريخ الدخول للموقع 10يناير 2018):
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9102

وتبلورها، كما انقسمت المؤسسات والاتحادات والمنظمات الشعبية، والطلاب، والعمال، والكتاب والصحافيين، وقد كان لهذا الانقسام تأثيره السلبي على مكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل العربية والإقليمية والدولية.

ونتيجة للعديد من العوامل المركبة، التي كان من أهمها؛ هزيمة التيار القومي في الخامس من يونيو/حزيران 1967م، التي وفرت الأرضية لعودة «الإخوان المسلمين» للعمل السياسي في مصر بعد تسلم الرئيس السادات للسلطة، وتنامي دورهم في العديد من البلدان العربية، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، في وقت شهدت فيه الساحة الفلسطينية ضعف مكانة المنظمة بعد خسارتها في لبنان عام 1982م[1].

حينها حدث إخفاق لكل مشاريع الاستقلال التي تبنتها منظمة التحرير التي تحمل الشعار الوطني، حيث تعزز الدور الديني داخل المجتمع الفلسطيني، الذي استُغِلَّ من الحركات الإسلامية لكسب التأييد والشعبية في الشارع الفلسطيني، خاصة بعدما تبلورت التوجهات الفكرية المتفاعلة لدى الإخوان المسلمين، على اعتبار القضية الفلسطينية القضية المركزية للحركات الإسلامية، حيث تمكنت الحركة الإسلامية في فترة الثمانينيّات من إيجاد مساحة واسعة لوجودها في فلسطين، وقد لعبت مجموعة من العوامل دورًا في تقوية نفوذها، ومن أهمها: تكوين نواة تنظيمية لجماعة الإخوان المتمثلة في المجمع الإسلامي، الذي استطاع أنْ ينشئ فروعًا له في جميع مناطق قطاع غزة بشكل خاص، وكان يعمل على التثقيف والتوجيه والخدمات الاجتماعية المختلفة، ولعب دورًا فاعلًا في تقوية نفوذ الإخوان[2].

وحتى اندلاع الانتفاضة في كانون الأول عام 1987م، كانت شرعية العمل السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما تزال حكرًا على القوى الوطنية المنطوية

(1) إياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، 1990م، ص42.

(2) جواد الحمد، مرجع سابق، ص384.

تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الحياة والتفاعلات السياسية تتم في غالبيتها العظمى بين هذه القوى تحت مظلة المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[1].

وقد عمل الاختلاف بين فتح والإخوان المسلمين فترة الثمانينيات على مسائل كثيرة، فيما يخص القضية الفلسطينية والأهداف والوسائل، وعلى طريقة التعامل مع الدول العربية واليسار الفلسطيني والحلول الدبلوماسية، حيث وضع الإخوان مطالب محددة لقبول المنظمة كممثل شرعي للفلسطينيين، وطالبوا بأنْ تكون المنظمة إسلامية ولا مساومة في ذلك، واعتبروا أنَّ عدم تبني المنظمة للفكر الإسلامي أفقدها انخراط ملايين المسلمين فيها، أما فتح فقد تمسكت بقيادة الشعب الفلسطيني، وأصرت على علمانية المنظمة لتكون إطارًا لكل الاتجاهات الفلسطينية في مرحلة التحرير الوطني[2].

في حين ظلت جماعة الإخوان المسلمين تعتبر أنَّ الوقت لم يحن بعد لمواجهة الاحتلال، وأنَّ المرحلة ما تزال مرحلة إعداد الجيل الإسلامي الذي سيقود عملية تحويل المجتمع إلى مجتمع إسلامي، كمقدمة لإعلان الجهاد ضد إسرائيل، وبقيت «الجماعة»، المرتبطة بالجماعة الأم في الخارج، ترفض الإقرار بأهمية إبراز البعد الخاص الفلسطيني في نشاطاتها[3].

ثم دخلت جماعة الإخوان المسلمين فترة الثمانينيّات في مواجهة مع العديد من القوى الوطنية واليسارية المنطوية تحت مظلة منظمة التحرير، حيث قام مؤيدو

---

(1) علي الجرباوي، حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 11، 1993م، ص70-71.

(2) خالد أبو العمرين، حركة المقاومة الإسلامية حماس «جذورها، نشأتها، فكرها السياسي» مركز الحضارة العربية، القاهرة» 2000م، ص210.

(3) بسام الصالحي، الزعامة السياسية والدينية في الأراضي المحتلة «واقعها وتطورها» 1967-1991م، دار القدس للنشر والتوزيع، القدس، 1991م، ص34.

الإخوان عام 1980م، بإحراق «جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني» في قطاع غزة بحجة أنَّه مقر الحزب الشيوعي[1].

وقد كانت الجامعات الفلسطينية منذ عام 1983م، ساحة للتنافس الشديد بين الإخوان المسلمين والفصائل الوطنية واليسارية، فقد اتهم مؤيدو جماعة الإخوان حركة فتح بمحاولة إجهاض العمل الإسلامي وتشويه الحركة، وأنَّ المؤسسات العلمانية تحرمهم من حق التعبير عن أنفسهم، كما أنَّ حركة فتح ومعها فصائل المنظمة اتهموا الإخوان بعدم الشرعية؛ لأنَّهم خارج مؤسسات السلطة التي كرست شرعيتها بالبندقية، وأنهم يعملون في الاتجاه نفسه الذي تعمل فيه القوىٰ المعادية للشعب الفلسطيني، والتي تريد إضعاف المنظمة وإيجاد بديل عنها يرضىٰ بالحلول التي لا تحقق أدنىٰ مطالب الشعب الفلسطيني واتهموها بالتخاذل، وعدم تبني المواجهة والكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين[2].

وإلىٰ ما قبل الظهور الرسمي لحركة حماس بتاريخ 14 ديسمبر1987م، لم تشكل الخلافات والانقسامات في إطار المشروع الوطني، أو الجماعات المنشقة حالة انقسام حاد، أو بديلًا عن المشروع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، فبعض القوىٰ السياسية ذهبت بعيدًا في نقد نهج منظمة التحرير، إلا أنها بقيت أعجز من أنْ تشكل حالة انقسام تهدد الطابع الشكلي والرمزي للمشروع الوطني، إما بسبب ضعف التأييد الشعبي لها، وإما لممانعة الدول العربية من الاعتراف بأية مرجعية للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير، وإما لأنها بقيت قريبة من أسس المشروع الوطني ذي الطابع الوطني العلماني التقدمي. من جهة أُخرىٰ ولأنَّ مركز ثقل الحركة الوطنية كان خارج الوطن، ولم يكن أي من الفصائل الفلسطينية يمارس سيادة حتىٰ علىٰ المخيمات، فقد كانت الخلافات والانشقاقات تأخذ طابعًا فكريًّا وتنظيميًّا فقط، كما

(1) زهير إبراهيم المصري، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني ما بين الكفاح والتسوية، مكتبة اليازجي، غزة، 2008م، ص265.

(2) خالد أبو العمرين، مرجع سبق ذكره، ص210.

أن هذه الانقسامات لم تترك تداعيات جغرافية، إذ كان الشعب موحدًا جغرافيًّا تحت سلطة الاحتلال، أو خاضعًا لسيادة الدول العربية المضيفة.[1]

- **الوضع المعاصر والحالي للصراع السياسي الفلسطيني**: يمكن القول إن الصراع السياسي داخل المجتمع الفلسطيني قائم منذ سنة 2007م، وما حدث بين حركة حماس وفتح نتاج الخلافات القديمة النابعة من الاختلاف الفكري لكليهما والتي تم ذكرها سابقًا في العرض التاريخي للصراع السياسي وما مر به من مراحل ومحطات عبر حقب زمنية مختلفة، حيث تصاعد الصراع بعد الانتخابات التشريعية في فلسطين التي أجريت سنة 2006م، وقد حصلت حركة حماس حينها على نسبة عالية في أثناء الفوز بمقاعد المجلس، مقارنة بما حصلت عليه حركة فتح والأطراف الأخرى المشاركة، مما يعني إحالة شؤون البلاد للطرف الفائز في الانتخابات وهي حركة حماس، ومن هنا بدأت الخلافات تظهر بين طرفي الصراع المتمثلين في حركتي فتح وحماس، مما أدى لقيام حركة حماس بعملية عسكرية ضد قوات الأمن الفلسطينية في غزة التابعة لفتح وذلك بهدف السيطرة على القطاع بشكل كامل، وقد نجحت حماس في ذلك وسيطرت على قطاع غزة بشكل أمني وعسكري منذ 14 سنة وحتى الآن، وما يزال الصراع السياسي قائمًا حتى اللحظة رغم الجهود العديدة التي قامت بها دول عربية مختلفة، واللقاءات العديدة بين نخب فتح وحماس، ونذكر هنا على وجه الخصوص جمهورية مصر العربية ورعايتها لملف المصالحة الفلسطينية منذ البداية وحتى اللحظة، والتي كان آخر تلك الجهود اتفاق القاهرة لسنة 2017م، والجدير بالذكر أن هناك عشرات المحاولات التي تمت من خلال دول عديدة لإنهاء الصراع الداخلي في المجتمع الفلسطيني، ولكن حالت الظروف السياسية والمصالح الخاصة والأجندات الخارجية دون نجاح هذه المحاولات، في الوقت ذاته اتفق طرفا الصراع مؤخرًا على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية والمجالس الوطنية كافة، في حين أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسومًا رئاسيًّا يقضي بإجراء انتخابات

(1) إبراهيم أبراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 20، عدد78، 2009م، ص3.

جديدة بهدف حل إشكالية الصراع والانقسام داخل المجتمع، وقد اتفق الطرفان على إجراء الانتخابات دون تأخير أو توقف على أن لا تتجاوز تاريخ نهاية شهر مايو 2021م، واجتمعت التنظيمات الفلسطينية في مطلع سنة 2021م في القاهرة لترتيب أوضاع الانتخابات التي صدر المرسوم الرئاسي بإجرائها، في حين أصدرت الفصائل بيانًا يفيد بتوافقها حول إنهاء حالة الصراع وإتمام الانتخابات كما ذكرت أعلاه.

ويذكر الباحث من خلال معايشته لمجتمع الدراسة في هذا السياق ووفق آخر تحديث، أن الانتخابات التي ذكرت أعلاه تم تأجيلها من خلال إصدار مرسوم رئاسي، دون تحديد موعد جديد لإجرائها، وذلك على أثر التصعيد بين الاحتلال الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني ومنعه للمواطنين الفلسطينيين داخل مدينة القدس من ممارسة حقهم والانتخاب داخل مدينتهم، لأنه يعتبر المدينة إسرائيلية تحت الاحتلال، ولا يحق للجماهير الفلسطينية المواطنة ممارسة الانتخاب داخل المدينة.

3- المواقف المحلية والدولية تجاه الصراع السياسي:

- **الموقف الإسرائيلي**: أعلنت «إسرائيل» بعد خطوة الانقسام عن رفضها لوقوع غزة تحت سيطرة حماس، لكن سرعان ما ذهبت نحو تعميق وترسيخ الانفصال كإستراتيجية جديدة في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وقد بدأت تنفيذ رؤيتها الجديدة على قاعدة التعامل وفق معيارين مختلفين هما: التعامل مع الرئاسة الفلسطينية على قاعدة الاعتراف بها، والإعلان عن غزة «كيانًا معاديًا» وفق قاعدة فرض الحصار وتطبيق سياسة الاستنزاف، والاستعداد الدائم لقيام عمليات عسكرية شاملة لقطاع غزة، وكانت تلك الإستراتيجية الإسرائيلية نابعة من محاولة استغلال حالة الانقسام وتوظيفه بما يخدم المصالح والأهداف الداعية إلى تفتيت وتجزئة القضية الفلسطينية[1].

(1) أنطوان شلحت ومفيد وقسوم وآخرون: تقرير مدار الإستراتيجي 2008م المشهد الإسرائيلي لعام 2007م العلاقات الخارجية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله 2008م، ص32-33.

- **الموقف العربي**: اتّخذ الموقف العربي الرسمي منحى إدانة الأحداث، والدعوة للحوار الوطني الفلسطيني لرأب الصدع بالعودة عن حالة الانقسام، وصدر الموقف الرسمي الأول عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في 16 حزيران 2007م، والذي أدان الأعمال الإجرامية التي ارتكبت مؤخرًا في غزة من قبل حركة حماس، وطالب بعودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة، وأعلن عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق.[1]

- **موقف الاتحاد الأوروبي**: بلور الاتحاد الأوروبي موقفًا محددًا للتعامل مع الواقع الفلسطيني الجديد في الثامن عشر من حزيران 2007م، ففي الوقت الذي شجب ما حصل، فقد أعلن عن تأييد الرئيس محمود عباس في خطواته الإصلاحية، فيما أعلن وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي استئناف العلاقات مع السلطة الفلسطينية، واستمرار المساعدات إلى قطاع غزة من باب «أنَّه لا يجب أنْ يتخذ أي شيء من شأنه تعميق الخلافات بين الفلسطينيين»، وتمثّل الموقف الأبرز للاتحاد الأوروبي في ظل الواقع الفلسطيني الجديد، في مغادرة فريق المراقبة الأوروبي لمعبر رفح بعد الأحداث مباشرة.

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية**: فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرًا ماليًّا على حركة حماس، وتوقفت جميع المعاملات بينها وبين البنوك والمؤسسات الأمريكية، واستمر الحصار وتقليص الدعم المالي والتضييق على المؤسسات والمنظمات الأهلية في قطاع غزة بعد الانقسام عام 2007م، واستمر وقف التعاملات البنكية والتحويلات المالية، وفي المقابل استمرت الإدارة الأمريكية في التواصل مع الرئاسة الفلسطينية بصفتها المؤسسة الشرعية الممثلة للشعب الفلسطيني.

---

(1) معضلة الانقسام الفلسطيني وحدود الغضب العربي، موقع سويس انفو، 19 سبتمبر2008م. (تاريخ الدخول للموقع 15 يناير 2018):

www.swissinfo.ch/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&

خامسًا- نتائج البحث:

- أجمعت الدراسات السابقة والمصادر التاريخية الأولية أن الصراع قديم وتعود نشأته لثمانينات القرن الماضي، وما زال مستمرًا حتىٰ اللحظة.

- لا يقتصر الصراع السياسي داخل المجتمع الفلسطيني علىٰ حماس وفتح وإن كانا رئيسين فيه، إلا أن التاريخ والواقع والأبحاث السابقة؛ تؤكد أن الأحزاب اليسارية والإسلامية مشاركة بطريق غير مباشرة، من خلال اصطفافها مع طرفي الصراع.

- من أهم الأسباب الرئيسة للصراع الاختلاف الأيديولوجي وكذلك اختلاف البرامج السياسية، واختلاف المرجعية الدولية لكل طرف من أطراف الصراع، في ضوء خلاف محاور كل طرف بين المربع العربي، والمربع التركي والإيراني.

- خلف الصراع السياسي العديد من المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وما زالت تتفاقم خاصة بعد الدمار الذي حدث في شهر مايو لسنة 2021م، من خلال التصعيد العسكري بين المقاومة الفلسطينية في غزة مع الاحتلال الإسرائيلي، والذي أودىٰ بمئات الشهداء وآلاف الجرحىٰ ودمار بيوت ومنشئات كثيرة، مما زاد من مشكلات مجتمع البحث.

- أضعف الصراع الداخلي من تأثير القضية الفلسطينية علىٰ المستوىٰ العالمي والعربي.

- عزز الاحتلال من الصراع الفلسطيني الداخلي، وعمل دائمًا علىٰ عرقلة جهود إنهاء هذا الصراع ليطيل أمده، لصالح مطامعهم الاحتلالية وبقائهم في فلسطين.

*

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المصادر والمراجع

أولًا- الكتب والأبحاث:

- أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935-1939م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992م.
- أنطوان شلحت ومفيد وقسوم وآخرون، تقرير مدار الإستراتيجي 2008م - المشهد الإسرائيلي لعام 2007م - العلاقات الخارجية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام لله 2008م.
- إياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، 1990م.
- بسام الصالحي، الزعامة السياسية والدينية في الأراضي المحتلة «واقعها وتطورها» 1967-1991م، دار القدس للنشر والتوزيع، القدس، 1991م.
- تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية، رام الله، مارس2008م.
- جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية للنشر،2006م.
- جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق، عمان، 1997م.
- حركة المقاومة الإسلامية حماس: وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017م.
- حسين سلامة، إستراتيجيات إدارة الصراع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- خالد أبو العمرين، حركة المقاومة الإسلامية حماس «جذورها، نشأتها، فكرها السياسي» مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2000م.
- زهير إبراهيم المصري، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني ما بين الكفاح والتسوية، مكتبة اليازجي، غزة، 2008م.
- زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، فلسطين، 1989م.
- سليم الزعنون، الوثيقة الجديدة لحركة حماس البراغماتية وحدود التغير السياسي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2017م.
- صالح محسن، المجلس الوطني الفلسطيني، إعادة التشكيل وعدالة التمثيل في منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007م.
- صلاح الدين البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997م.
- طلعت إبراهيم لطفي، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ط2، 2009.

- عبد العزيز بن علي الغريب، نظريات علم الاجتماع، جدة، المطبعة للنشر، 2009.
- عصام سخنيني، تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 15، تشرين الثاني، 1972م.
- علي الجرباوي، حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 11، 1993م.
- ماجد كيالي، فتح 50 عامًا قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية، بحث منشور، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، البيرة، 2016م.
- المادة الثانية من ميثاق حركة حماس 1979م.
- ماهر الشريف، البحث عن كيان -دراسة الفكر السياسي الفلسطيني، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، 1995م.
- محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية-خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012م.
- محمد الجوهري، وعدلي السمري، المشكلات الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2011.
- محمد الحوراني، أحمد نوفل، وآخرون: نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006م.
- محمد الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع «التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع»، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008م.
- محمود بدوي، مفهوم الصراع، مجلة دراسات مستقبلية، عدد 3، جامعة أسيوط، 1991.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، مقالة بعنوان تنظيمات وأحزاب فلسطينية أخرى، تاريخ الدخول 2019/8/28م.
- الموسوعة الفلسطينية، ط1، المجلد الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984م.
- ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس: المادة السابعة عشر،18 أغسطس 1988م.
- نادية سعيد عيشور، الصراع الاجتماعي الاتجاهات التنظيرية: التقليدية والسوسيولوجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.
- واصل المومني، المناخ التنظيمي وإدارة الصراع في المؤسسات التربوية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- Edward J. Murray, "Conflict: The Psychological Aspects", in IESS,. pp. 220–225.

ثانيًا- الدوريات والدراسات الخاصة:

- إبراهيم أبراش، جذور الانقسام السياسي الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد (78)، 2009م.

- إبراهيم قشطة، الصراع التنظيمي وأثره على الأوضاع والعلاقات الاجتماعية الفلسطينية، دراسة قامت بها جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، غزة، 2008م.
- بكر أبو بكر، حركة فتح في موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، القدس، ط5، 2013.
- صقر أبو فخر، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح قافلة التيه الفلسطيني الطويل، السفير، بيروت، العدد (9941)، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.
- عنات كورتس، الثورات الفلسطينية بين النزاعات الداخلية والحرب ضد إسرائيل، دراسة منشورة بمعهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، 2008م.
- ماجد الكيالي، صراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات وما العمل، دبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009م.
- مريم عتياني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، دراسة منشورة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008م.

ثالثًا- المواقع الإلكترونية:

- محطات تاريخية ما بين العامين 1968-1987م، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 15 فبراير 2014م. (تاريخ الدخول للموقع 10 يناير 2018):
http://info.wafa.ps/ar-page.aspx?id=9102
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، (تاريخ الدخول 2019/8/26). https://www.masarat.ps/article/4610
- معضلة الانقسام الفلسطيني وحدود الغضب العربي، موقع سويس انفو، 19 سبتمبر2008م. (تاريخ الدخول للموقع 15 يناير 2018):
www.swissinfo.ch/ara/arabic-international/detail.html?siteSect=141
- مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية لحركة فتح، (تاريخ الدخول 2109/7/29):
https://www.fatehmedia.ps/page-69882.html
- منير شفيق، في معالجة الانقسام الفلسطيني، فلسطين اليوم، 19 يوليو 2015م. (تاريخ الدخول للموقع 5 أبريل 2018م): https://paltoday.ps/ar/post/235437
- موقع الأناضول للأخبار الدولية، (تاريخ الدخول 2019/8/26): https://www.aa.com.tr/ar
- الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مقالات نبذة عن التنظيمات الفلسطينية. (تاريخ الدخول 2019/1/21م): http://www.plo.ps/category/113/1

● ○ ●

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية